الصناعات المصرية والخروج من القفص(٢)

حالة – مرفق السكة الحديد

بقلم:
د. نادر رياض

ينحصر مقالنا اليوم عن إحدى أولويات البنية الأساسية الصناعية التى تحتاجها الصناعة المصرية لتتمكن من النهوض ألا وهو مرفق السكة الحديد وهو المرفق الأهم استراتيجياً والذى يمكن وصفة بأنه " غنى فى أملاكه فقير فى إيراداته " وفى الجانب التوفيقى بين طرفى العلاقة المتناقضة توجد إمكانيات ضخمة تتمثل فى بيع جانب من الأملاك تستخدم فى تمويل جانب من التوسع الاستراتيجى المنشود وأهمه نقل البضائع وتعظيم التجارة الداخلية وهو الأمر الذى رزخ فى طى الإهمال لعقود طويلة مفضلاً نقل الركاب مسقطاً نقل البضائع من حساباته رغم ربحيتها التى لا يستهان بها.

لذا هناك عدد من المحاور المهمة تدعو الضرورة إلى الأخذ بها لنلحق بالتيار الرشيد الصاعد تحقيقاً للأهداف وتلاقياً مع الطموحات المنشودة .. وتتمثل تلك المحاور فى :-

استكمال نقص الجرارات على المدى القصير بجرارات مستعملة ومجددة:

يمكن استكمال الجانب الأكبر من نقص الجرارات والذى يقدر بنحو ٨٠٠ جرار وذلك من المتاح فى ألمانيا من الجرارات المستعملة بشرط أن يتم استيرادها بعد تأهيلها وتجديدها مع استيراد معدات الورش اللازمة لصيانتها.

تعميم المزلقانات الكهربائية فى جميع أنحاء الجمهورية.

مد الخطوط للموانئ المصرية وتوفير خدمات التخليص على البضائع استيراداً وتصديراً بمعرفة السكة الحديد:

هذا الأمر سيوفر دخلاً كبيراً يخدم فى نفس الوقت توزيع البضائع بسرعة وأمان بما يخدم التجارة الداخلية من خلال محطات السكة الحديد المنتشرة ،وهو الأمر الذى لا تستطيع أن توفره وسائل النقل البرى الأخرى الأكثر كلفة.

توفير خدمات نقل الحاويات والنقل المبرد:

يجب توفير والتوسع فى نقل الحاويات بالسكك الحديدية لما لذلك من مزايا لها أثرها الاقتصادى الكبير خاصة مع توافر إمكانيات التخزين داخل أحواش المحطات التابعة للسكة الحديد.

توفير خدمات نقل المواد السائبة داخل حاويات خاصة بذلك «Bulk» :

تعتبر هذه الوسيلة الأكثر فاعلية وسرعة فى تزويد المصانع المختلفة بخاماتها من الحديد والفحم والأسمنت والفوسفات والمنجنيز حبذا وأن هناك خطوط ربط بين مناجم الواحات البحرية والحديد والصلب بطول ٣٠٠كم،وغير ذلك من الخامات الحيوية حيث تتميز بأنها يمكن تعبئتها من أعلى وتفريغها من أسفل فى دقائق دون الحاجة إلى أية وسائل للتغليف أو التحميل والتعتيق، وهو الأمر الذى كثيراً ما عطل صناعات الصلب والمحروقات والكيماويات بسبب نقص هذه الإمكانية.

توفير خدمات البريد السريع :

وهذا له مردوده الإيجابى على إيرادات السكة الحديد والنفع المحقق للتجارة الداخلية.

إنشاء آلية مصرفية للسكك الحديدية ولتكن "بنك السكة الحديد":

وذلك بهدف توفير خدمات تسليم البضائع واقتضاء ثمنها وتحويلها لحساب الشاحن حبذا مع وجود خدمات التخزين المبرد والذى يتم لحساب موزعى المواد الغذائية.

مد خطوط السكك الحديدية إلى توشكى وموانى البحر الأحمر:

هذا الأمر سيتكامل مع مشروع توشكى والذى يعانى حالياً من انعدام وسائل النقل المناسبة لنقل الحاصلات الزراعية بصورة مأمونة وذلك بما يسمح بالتوسع الأفقى بمشروع توشكى ليحقق ما سبق تمويله من نفقات باهظة .

إنشاء شركة تأمين على البضائع والأفراد :

إنشاء فنادق ثلاث نجوم داخل أملاك السكة الحديدية بنظام BOT تحت الإشراف والمتابعة بمعرفتها:هذا الأمر يوفر دخلاً كبيراً للسكة الحديد مع انعدام إسهامها فى التكلفة الفعلية نظراً لمشاركتها بالأرض المملوكة لها.

بقى أن نشير إلى أن النهوض بالسكة الحديد بما يحقق الطموحات القومية المنعقدة عليها يؤهلها من حيث الجدوى والعائد لتصبح المشروع القومى الأول.

● كاتب المقال : رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية